

(٧) من تراث الكوثري

كشف الستار عن فضيلة الوثر

تأليف

المحدث الفقيه الشيخ عبد الغنى بن اسماعيل النابلسي
المتوفى سنة ١١٤٣ عن ٩٣ سنة

قدم له وعلق عليه فضيلة أستاذنا العلامة

محمد زاهد بن الحسين البكري

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العشائية سابقا

الناشر

المكتبة الازهرية للتراث

٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر

٥١٢٠٨٤٧ ٥

من تراث الكوثري
(٧)

كشف الستار عن فضيلة الوتر

تأليف

المحدث الفقيه الشيخ عبد الغنى بن اسماعيل النابلسي
المتوفى سنة ١١٤٣ عن ٩٣ سنة

قدم له وعلق عليه فضيلة أستاذنا العلامة

محمّد أحمد بن الحسين الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العشانية سابقاً

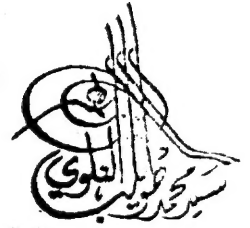


حقوق الطبع محفوظة

الناشر

المكتبة الأزهرية للنشر
٩ در باب الأثران خلف الجامع الأزهر الشريف
٥٦٧ : ٨٤٧

1992



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نقطة عن كشف الستار لعبد الغنى النابلسي

الحمد لله ، وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله ، وآله وصحبه

أجمعين .

أما بعد : فإن العلامة سيدي عبد الغنى النابلسي قدس سره من أفاضل المتأخرين الذين يسر الله لهم الجمع بين الفقه والحديث وله ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الأحاديث في أطراف السنة مع الموطأ في أربعة مجلدات ، وله أيضاً كنز الحق المبين في أحاديث سيد المرسلين ، وله غير ذلك من الكتب في الحديث كما أن كتباً ورسائل لا تحصى في فقه أبي حنيفة رضى الله عنه ، ومنها هذه الرسالة في فرضية الوتر وقد رغب في نشرها الأسناذ الأديب الوجيه السرى أحمد خيرى بك صاحب المشرع الخيرى فى نشر الكتب المنيرة علماً منه لما حوته فى الافادة فى هذه المسألة من الامام بأطراف الحديث رواية ودراية فى أيسر مدة لمن لا يتسع وقته للبحث عن هذه المسألة الخلافية فى الكتب الكبيرة كشروح الهداية وتطاريحها ، واعلاء السنن للتهانوى وغيرها فطلب منى أن أمر بالرسالة مع كتابة كلمة عنها كتقدمة ففعلت بتوفيق الله سبحانه ، والرسالة كاتبة لى ضاق وقته عن البحث الواسع ، ولمولانا محمد أنور أساه الكشميرى رسالة فافعة أيضاً باسم هذه الرسالة وفيها فوائد وتحقيقات ، ومن أراد المزيد فعليه بنصب الراية للحافظ الزيلعى ، والجزء السابع من اعلاء السنن لمولانا التهانوى فان فيهما ما يغنيه عن سائر المصادر ، ومن استزاد على ذلك فأمامه متسع للغاية ، وقد تعرضت فى النكت الطريفة لمسائل الوتر فى خمسة أبواب أرقامها على ترتيب ابن أبى شيبه (٨٨ و ٩١ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٩)

وصفحاتها : (١٦٤ و ١٧١ و ١٨٨ و ١٩١ و ٢١٧) ومما قلت فى ص ١٧٣ - (وقد مال الى رأى أبى حنيفة فى الوجوب سحنون وأصبغ من كبار المالكية كما يقول ابن العربى فى عارضة الأهودى ، وقال ابن حزم فى المحلى : (٢ - ٢٣١) : قال مالك : الوتر ليس فرضاً لكن من تركه أدب ، وكان جرحه فى شهادته . وقال : الشافعى فى الأم (١ - ١٢٥) - عند كلامه فى الوتر وركعتى الفجر : لا أرخص لمسلم فى ترك واحدة منهما ، وإن لم أوجبها ، ومن ترك واحدة منهما أسوأ حالاً ممن ترك جميع النوافل . وحكى الموفق بن قدامة فى المغنى عن أحمد : من ترك الوتر عمداً فهو رجل سوء ولا ينبغي أن تقبل شهادته ، فيأبى هل يقل معنى كلمات دؤلاء الأئمة عن الوجوب الذى يقول به فقيه الملة أبو حنيفة ؟ بل ألب العلامة علم الدين على بن محمد السخاوى المقرئ الفقيه المشهور - زميل العز بن عبد السلام - جزءاً ساق فيه الأحاديث الدالة على فرضية الوتر ، وقال : فلا يرتاب ذو فهم بعد هذا أن صلاة الوتر ألحقت بالصلوات الخمس فى المحافظة عليها . وليس هذا من الحنفية بل من الذين ترجم لهم التاج ابن السبكى فى عداد الشافعية ، وكتابه (جمال القراء وكمال الاقراء) بالغ الشهرة ، ولو رأى محمد بن نصر المروزى هذا الجزء لضاق صدره وطال لسانه . سامحنا الله واياہ .

وقد حكى ابن بطلال وجوب الوتر على أهل القرآن عن ابن مسعود وحذيفة رضى الله عنهما كما حكى ذلك عن ابراهيم النخعى رحمه الله .

وانى أروى مرويات الشيخ عبد الغنى النابلسى ومؤلفاته بالاجازة العادة من طرق من أعلاها روايتى عن شيخى الحسن الآزطوائى ، عن السيد أحمد بن سليمان الأروادى ، عن محمد أمين بن عمر عابدين ، عن الشقيقين عبد القادر و ابراهيم ابنى اسماعيل بن عبد الغنى النابلسى ، عن جدهما المذكورين ضاعف الله لنا ولهم الأجر بيمينه وكرمه ، وترجمة مؤلف الرسالة سيئى عبد الغنى النابلسى فى سلك الدرر ، وتاريخ

الجبرتي وغيرهما ، ومؤلفاته تزيد على ثلاثمائة مؤلف ، وكان ميلاده سنة
خمسین وألف ووفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة ، وألف تغمده الله برضوانه
ونفعنا بعلومه • ووفق الأستاذ الناشر للاتفاق على نشر كثير من الكتب
النافعة في خير وعافية ، وبارك له في أموره كلها ، انه مجيب لمن دعاه

تحريراً في ١٠ ذو القعدة سنة ١٣٧٠ هـ •

محمد زاهد الكوثري



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذى فرض الصلاة النهارية شفعا وأوترها بالمغرب ، وفرض الصلاة الليلية كذلك شفعا وأوترها بالوتر المغرب ، فكما كان وتر النهار فرضا ، فكذلك مثله وتر الليل حكما عدلا ممضى ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى أقسم الله تعالى له بالشفع والوتر ، ورفع عن عين قلبه فى أسرار عبادته الستر ، ورضوان الله تعالى عن جميع آله وأصحابه ، وأتباعه وأحزابه •

أما بعد : فيقول العبد الضعيف ، الى رحمة ربه اللطيف ، عبد الغنى ابن اسماعيل النابلسى الحنفى أخذ الله تعالى بيده وأمده بمدده : هذه الرسالة جعلتها فى بيان فرضية الوتر على مذهب الحنفية بطلب بعض الاخوان ليتفتح بها أهل الانصاف من سائر البرية وسميتها : (كشف الستر فى فرضية الوتر) وأسأل الله تعالى أن يوفقنى الى تقرير الصواب ، ويرزقنى الهداية الى مقام الاقتراب ، انه هو الكريم الوهاب •

الوتر بفتح الواو وكسرهما وهى لغة : خلاف الشفع ، وأوتر صلى الوتر ، وشرعا : ثلاث ركعات • اعلم يا أخى أولا أن الفرض على نوعين : فرض عملى ، وفرض اعتقادى والفرض العملى لا يكفر جاحده ، والفرض الاعتقادى لكفر جاحده • والوتر عند أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه فرض عملى لا يكفر جاحده ومعنى كونه فرضا عمليا أنه من جهة العمل فقط محكوم عليه بأنه فرض لا من جهة الاعتقاد ، كما حكم الشافعى رحمه الله تعالى بأن النية والترتيب فى الوضوء فرضان عنده يعنى فرضا عمليا لا يكفر جاحده غير أنه محكوم عليهما بالفرض من جهة العمل فقط فلا يصح الوضوء بدونهما ، ومثله الدلك فى الوضوء والغسل عند مالك رحمه الله تعالى ، والتسمية والمضمضة والاستنشاق فى الوضوء عند أحمد رحمه الله تعالى ، كل هذه فروض عملية لا يصح

الوضوء بدونها (عند هؤلاء) إلا أنه لا يكفر جاحدها ، فكذلك
 البوتر عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه فرض عملى زائد على الصلوات
 الخمس التى هى فروض اعتقادية بالاجماع يكفر جاحدها ، كما أن النية
 والترتيب فى الوضوء عند الشافى رحمه الله تعالى فرضان عمليان
 زائدان على الفروض الأربعة الاعتقادية المجمع عليها . والدلك عند
 مالك رحمه الله تعالى ، والتسمية والمضمضة والاستنشاق عند أحمد
 رحمه الله تعالى كذلك فروض عملية زائدة على الاعتقادية كما زاد عليها
 الشافعى ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى فى الوضوء وغيرهم .

وقال فى شرح الدرر : الفرض لغة القطع والتقدير ، وشرعا حكم
 لزم بدليل قطعى . وحكمه أن يستحق العقاب تاركه بلا عذر ويكفر
 جاحده ، وقد يقال لما يفوت البواز بفوته البوتر يفوت بفوته
 جواز صلاة الفجر للمتذكر له والأرل يسمى فرضا اعتقاديا والناى
 فرضا عمليا ذكر هذا فى الوضوء . وقال : بسبب البوتر والنوافل
 البوتر : فرض عملى لا اعتقادى ، وقد مر الفرق بينهما وهو المراد
 بما روى أنه واجب . وفى الظهيرية أنه فرض عملا لا علما وواجب
 علما وهو سنة مؤكدة عندهما فلا يكفر جاحده تفرغ على كونه غير
 اعتقادى ويقضى تفرغ على كونه فرضا اذ لو كان سنة لم يقضى ،
 وتذكره فى الصلاة المكتوبة يفسدها ولو كان سنة لما أفسدها وتذكر
 فائتة تفسده ، ولو كان سنة لما أفسدت ، ولا يعاد البوتر لاعادة
 العشاء ولو كان سنة لأعيد تبعا للفرض انتهى .

وفى تنوير الأبصار قال : هو أى البوتر فرض عملا ، وواجب
 اعتقادا ، وسنة ثبوتا فلا يكفر جاحده ، وتذكره فى الفرض مفسد له
 كعكسه ويقضى .

وفى شرح الكنز لمسكين : البوتر واجب وقال سنة مؤكدة .
 أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه فرض عملا ، وعنه أنه سنة أى ثبت
 وجوبه بالسنة فاطلق السبب على المسبب .



وقال الصيني رحمه الله تعالى في شرحه على الكنز : الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى اعتقادا وفرض عملا وسنة سببا • وقالوا سنة مؤكدة وبه قالت الثلاثة أى الأئمة الثلاثة الشافعى ومالك وأحمد رحمهم الله تعالى آمين لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ، ولا أذان له ولا اقامة • وله قوله عليه الصلاة والسلام : (الوتر على كل مسلم) رواه أبو داود • وقال الحاكم هو على شرط البخارى وقوله عليه الصلاة والسلام : (اجعلوا آخر صلاتكم وترا) اتفقا عليه يعنى البخارى ومسلم • والأمر وكلمة على الوجوب • وقد ظهر فيه آثار الوجوب حيث يقضى والا يؤدى على الراحلة من غير عذر ولا يجوز بدون نية الوتر • وانما لا يكفر جاحده لأنه ثبت بأخبار آحاد فلا يعرى عن شبهة • ويؤدى فى وقت العشاء فيكتفى أذانه واقامته انتهى •

وقال فى ايضاح الكنز : اعلم أنه روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الوتر فرض أى عملا • وروى عنه أنه سنة ، وعنه أنه واجب وهى الأصح • وقالوا سنة مؤكدة لظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده ولا أذان ولا اقامة ولا جماعة له فى عامة السنة • ويقترأ فى الثالثة • ويؤدى فى وقت العشاء • ولو كان واجبا لكانت الأحكام بالعكس • ولأبى حنيفة رضى الله تعالى عنه قوله عليه الصلاة والسلام : (ان الله تعالى زادكم صلاة على صلواتكم الخمس ألا وهى الوتر فحافظوا عليها) وفى رواية : (ان الله تعالى زادكم صلاة ألا وهى الوتر فصلوها بين العشاء وطلوع الفجر) • قوله : (زادكم صلاة على صلواتكم الخمس) دليل الوجوب لأن الزيادة على الشيء من جنس المزيد عليه ، ولو لم يكن من جنسه لا يكون زيادة عليه • فان قلت : المشهور الرواية الثانية وليس فيها بيان أنه زيادة على الفرائض • قلت : المشهور الرواية الأولى نص عليه فى الأسرار ولئن كان المشهور الثانية فانه صلى الله تعالى عليه وسلم أخبر بالزيادة وانما يزداد على الشيء

إذا كان المزيد عليه منحصرًا والنوافل غير منحصرة فتكون زيادة على
الفرائض •

فان قلت : السنن أيضا مقدره فهلا كان زيادة في السنن ؟ قلت
زيادتها على الفرائض أولى لما فيه من الاحتياط ولأن فيه عملا بحقيقة
الأمر وهو الوجوب ولا كذلك عكسه • ولأنه لما احتمل هذا وذلك
تعين ما ذكرنا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم : (البوتر حق واجب
فمن لم يوتر فليس منا) • وعن الحسن البصري والطحاوي رحمهما الله
تعالى أجمع المسلمون على أن البوتر واجب انتهى •

وفى فتح القدير الابن الهمام رحمه الله تعالى قال : والحق أنه لم
يثبت عندهما دليل الوجوب وثبت عنده وهو الحديث المذكور أعني
قوله عليه الصلاة والسلام : (ان الله تعالى زادكم صلاة ألا وهي
البوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر) • وقد روى أعني هذا
الحديث عن عدة من الصحابة : عمرو بن العاص ، وعقبة بن عامر ،
وابن عباس ، وابن عمر ، وأبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنهم
أجمعين • وفى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده وخارجه بن
حذافة ، وأبي بصرة الغفاري • فعن عقبة وعمرو رواه ابن راهوية فى
مسنده حدثنا سويد بن عبد العزيز حدثنا قرعة بن عبد الرحمن عن يزيد
ابن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد بن عبد الله اليزنى عن عمرو بن
العاص وعقبة بن عامر عنه عليه الصلاة والسلام قال : (ان الله تعالى
زادكم صلاة هى خير لكم من كل ما كان منكم فيما بين العشاء
الى طلوع الفجر) • وضعف ابن معين وعبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب
الله تعالى عنهما رواه الطبرانى والدارقطنى عن النضر بن عبد الله
عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أجمعين • وضعفه الدارقطنى بالنضر •
وعن ابن عمر أخرجه الدارقطنى فى غرائب مالك وضعفه بحميد بن
أبي الجون وهو : (ان الله تعالى زادكم صلاة وهى البوتر) • وعن
الخدري رواه الطبرانى وفيه أيضا مثل ما فى حديثه عن ابن عباس رضى

الله تعالى عنهما • وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه
 الدارقطني وفيه (أنه عليه الصلاة والسلام أمرنا فاجتمعنا فحمد الله تعالى
 وأثنى عليه ثم قال : (ان الله زادكم صلاة فأمرونا بالوتر) • وضعفه
 بمحمد بن عبد الله العزمي • وعن أبي بصرة رواه الحاكم من حديث
 أبي إبيصة عن عمرو بن العاص قال : سمعت أبا بصرة الغفاري يقول :
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (ان الله زادكم صلاة
 وهي الوتر فصاوموها فيما بين العشاء الى صلاة الصبح) وسكت عنه •
 وعن خارجة رواه الحاكم وأبو داود والترمذي وابن ماجه : خرج علينا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : (ان الله أمدكم بصلاة هي خير
 لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع
 الفجر) • قال الحاكم صحيح ولم يخرجاه لتفرد التابعي عن الصحابي •
 وقول الترمذي غريب لا ينافي الصحة ولذا يقول مراراً في كتابه حسن
 صحيح غريب • وما نقل عن البخاري من أنه أعله بقووه لا يعرف سماع
 بعض هؤلاء من بعض لبناء على اشتراطه العلم باللقاء ، والصحيح
 الاكتفاء بإمكان اللقاء • واعلال ابن الجوزي له بأبن اسحق ، وبعد الله
 ابن راشد ونقل تضعيف ابن راشد عن الدارقطني • وأما ابن اسحق
 ثقة ثقة لا شبهة عندنا في ذلك ولا عند محققى الحديثين ولم سلم
 فقد تابعه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب • وأما نقله عن
 الدارقطني من تضعيف ابن راشد البصري مولى عثمان بن عفان رضى الله
 تعالى عنه الراوى عن أبي سعيد الخدري ، وأما هذا راوى خارجة
 فهو (الزوفى) أبو الضحاك المصري ذكره في الثقات ، ومتابعة الليث
 والتصريح بكونه الزوفى كلاهما في اسناد النسائي للحديث المذكور
 في كتاب الكنى فتم أمر هذا الحديث على أتم وجه في الصحة • ولو لم
 يكن هذا كان في كثرة طرقه المضعفة ارتفاع له الى الحسن بل بعضها
 حسن وحجة وهي طريق ابن راهبوية وقرة وان قال أحمد فيه منكر
 الحديث ، فقد قال ابن عدى : لم أر له حديثاً منكراً جداً وأرجو أن
 لا بأس به وقد ذكره ابن حبان في الثقات • بقى الشأن في وجه

الاستدلال به قليل من لفظ (زادكم الله) فان الزيادة لا تتحقق، لا عند حصر المزيد عليه والمحصور الفرائض الا النوافل ويشكل عليه ما ثبت بسند صحيح أخرجه الحاكم والبيهقي عنه عليه الصلاة والسلام (ان الله تعالى زادكم صلاة الى صلاتكم هي غير لكم من حمر النعم ألا وهي الركعتان قبل صلاة الفجر) • فان اقتضى لفظ (زادكم) الحصر • فانه يجب في هذا كون المحصور المزيد عليها السنن الرواتب ، وحيث ان المحصور أعم من الفرائض والسنن الراتبه فلا يلزم لفظ زادكم كون المزيد فرضا لجواز كونه زيادة على المحصور التي ليست بفرض أعني السنن ، وقد يكون هذا هو الصارف لصاحب الهداية عن التمسك بهذه الطريقة مع شهرتها بينهم الى الاقتصار على التمسك بلفظ الأمر انما هو في حديث ابن لهيعة وعمر بن شعيب وقد ضعف فالأولى التمسك فيه بما روى أبو داود عن أبي (المنيب) عبيد الله العتكي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني ، الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني) ورواه الحام وصححه وقال أبو (المنيب) ثقة ووثقه ابن معين أيضا • وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول صالح وأنكر على البخاري ادخاله في الضعفاء وتكلم فيه النسائي وابن حبان : وقال ابن عدي لا بأس به • فالحديث حسن • وأخرج البزار عن حكام بن عنبسة عن جابر^(١) عن أبي معشر عن ابراهيم عن الأسود عن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : (الوتر واجب على كل مسلم) وقال لا يعلم يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه الا من هذا الوجه • فان قيل الأمر قد يكون للنذب والحق هو الثابت وكذا الواجب لغة ويجب المجل عليه دفعا للمعارضة ولقيام القرينة الدالة عليه • أما المعارضة فما أخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما (أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر على البعير) •

(١) هو الجعفي وثقه الثوري وضعفه غيره (ز) •

وما أخرجه أيضاً أنه عليه الصلاة والسلام بعث معاذ إلى اليمن وقال له فيما قال : (فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة) • قال ابن حبان وكان بعثه قبل وفاته عليه الصلاة والسلام بأيام يسيرة • وفى موطأ مالك رضى الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قام بهم فى رمضان فصلى ثمان ركعات وأوتر ثم انتظروه من القابلة فلم يخرج اليهم فسئل فقال : خشيت أن يكتب عليكم الوتر • هذه أحسن ما يعارض لهم به ، ولهم غيرها مما لم يسلم من ضعف أو عدم تمام دلالة • وأما القرينة الصارفة من الوجوب اللغوى فما فى السنن إلا الترمذى قال قال عليه الصلاة والسلام (الوتر حق واجب على كل مسلم فمن أحب أن يوتر بخمس فليوتر ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر) رواه ابن حبان والحاكم وقال شرطيهما • وجه القرينة أنه حكم بالوجوب ثم خير فيه بين خصال أحدها أن يوتر بخمس فلو كان واجبا لكان كل خصلة مخير فيها تقع واجبة على ما عرف فى الواجب المخير والاجتماع على عدم وجوب الخمس فلزم صرفه إلى ما قلنا :

والجواب - عن الأول : أنه واقعة حال إلا عموم لها فيجوز كون ذلك لعذر والاتفاق على أن الفرض يصلى على الدابة لعذر الطين والمطر ونحوه ، أو كان قبل وجوبه ، لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخمس بل متأخر وقد روى (أنه عليه الصلاة والسلام كان ينزل للوتر) روى الطحاوى رحمه الله تعالى عن حنظلة بن أبى سفيان عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما (أنه كان يصلى على راحلته ويوتر فى الأرض) • ويزعم أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فعل ذلك • فدل أن وتره ذلك كان اما حالة عدم وجوبه أو للعذر •

وفى شرح الكنز على أنه يجوز على أصلهم أن الوتر فرض على النبى صلى الله عليه وسلم ومن العجب أنهم يزعمون جواز الفرض على الراحلة ثم يقولون لخصمهم لو كان هذا فرضاً لمسا أدى على الراحلة

وهو غير لازم • أما الأول فلأن المرجح عندهم نسخ وجوبه في حقه عليه الصلاة والسلام • وأما الثاني فيصح قولهم ذلك على وجه الالتزام فانا لا نقول بجوازه على الدابة لوجوبه •

وعن الثاني : انه يجوز كون الوجوب كان بعد سفره يعنى معاذا رضى الله تعالى عنه •

وعن الثالث : كالأول في انه يجوز كونه قبل وجوبه ، أو المراد المجموع من صلاة الليل المختمة بوتر ونحن نقول بعدم وجوبه ، وذلك أنهم كانوا يطلقون على صلاة الليل كذلك ذلك لأن المجموع حينئذ فرد وذلك وتر لا شفع • بل هذه الارادة ظاهرة من نفس الحديث المورد فانه صلى بهم ثماني ركعات وأوتر ثم تأخر في القابلة يعنى عما فعله في السابقة البتة وعلل تأخره عن ذلك بخشية أن يكتب الوتر • فكأن المراد بالوتر ظاهر الصلاة التي فعلت مختمة بالوتر • ويدل على ذلك ما صرح به في رواية البجلي لهذا الحديث من قوله خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل •

وعن القرينة المدعاة : أن ذلك كان قبل أن يستقر أمر الوتر فيجوز كونه أولاً كذلك • وفي مسلم عن عائشة رضى الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شيء منها الا في آخرها • فدل أن الوتر كان أولاً خمسة وأجمعنا على أنه يجلس على رأس كل ركعتين وهو فعل خلافه •

ويدل على ذلك أيضاً ما في الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام قال : « لا توتر بثلاث أو تر بخمس أو سبع » • والائتار بثلاث جائز اجماعاً •

فعلم أن هذا وما شاكلة كان قبل أن يستقر أمر الوتر وكيف يحمل

على اللغوى وهو مخفوف بما يؤكد مقتضاه من الوجوب
وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « فمن لم يوتر فليس منى » مؤكداً
بالتكرار ثلاث مرات على ما تقدم •

ومما يدل على وجوبه وجوب قضائه بالاجماع • والمعنى أنه صلاة
موقته صحت كالمغرب • أما أنها موقته فلأن المستحب فى وقتها السحر
وذلك أشد ما يكون كراهة فى العشاء • فلو كان سنة تبعاً للعشاء
لم يتخالف وقتها فى الصفة بل كان المستحب منه المستحب فيه • وروى
عن أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه أنه سنة وعنه انه فرض أى عملى
وهو الواجب • فعنه ثلاث روايات • والمراد أنها واحدة وهى الوجوب •

وفى الفتاوى لو اجتمعت أهل قرية على ترك الوتر أدبهم الامام
أو حبسهم فان لم يمتنعوا قاتلهم فان امتنعوا عن أداء السنن قال مشايخ
بخارى : يقاتلهم كالفرأض • انتهى •

وقال والدى رحمه الله تعالى اسماعيل النابلسى فى شرحه على الدرر
والضرر : والحاصل أن فى الوتر عن أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ثلاث
روايات كما فى المحيط والحقائق والتبيين والبرجندى والعناية وغيرها •
قيل وليس فيه رواية منصوص عليها من الظاهر كما فى العناية رواية
حماد بن زيد أنه فرض واليه ذهب زفر رحمه الله تعالى ثم رجع عنه •
ورواية أسد بن عمرو أنه سنة واليه ذهب أبو يوسف ومحمد والأئمة
الثلاثة وزفر رحمهم الله تعالى أجمعين ، ثم رجع عنه كما فى فيض
الغفار • وفى التبيين والعناية أنها رواية فوح ابن أبى مريم ورواية
يوسف بن خالد السمتى نسبة الى السمت بالمهمله والتاء المثناة الفوقية
أنه واجب ثم رجع اليه زفر وقال : انه واجب كما فى التحفة وفيض
الغفار وهو الظاهر من مذهب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه كما فى
المبسوط والعناية وفيض الغفار والتبيين ، والمشهور من مذهب أبى حنيفة
رضى الله تعالى عنه كما فى البرجندى • والصحيح كما فى المحيط

والحقائق والأصح كما فى الخافضة والكافى • وبه عبر فى الهداية ودرر البحار والكنز وتحفة الملوك والوقاية والنقاية والاصلاح وغيرها وفى الميرون مع ذكر قولهما بالسنية ، ثم عن أبى يوسف سمعت أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول : الوتر فريضة واجبة فان قيل كيف جمع بين صفة النهرضية وصفة الوجوب وهما عند أهل الفقه متغايران •

فالجواب : أنه فريضة عملاً إلا علماً وواجب علماً • وتفسيره أن من نفى فرضيته لا يكفر • أو نقول عنى بقوله واجبة أن وجوبه لم يثبت بطريق قطعى كسائر الواجبات • وعن أبى يوسف أنه سنة واجبة لأن وجوب الوتر طريقة مستقيمة • وقيل أراد به بيان الطريقة التى عرفنا بها وجوب الوتر فان وجوبه ما عرف الا بالسنة كما بسطه فى المنتقى يالقاف وجزم فى المحيط والمنبع والتاجية وتبعهم فى التنوير ذهاباً الى التوفيق بين الروايات الثلاث بأنه فرض عملاً واجب اعتقاداً سنة ثبوتاً •

زاد فى الحقائق فلا اختلاف فى الحقيقة بين الروايات لكن حكى التوفيق بقيل فى التبيين • ولعله اشارة الى كونه خلاف ظاهر نقلاهم الروايات •

وعند أبى يوسف ومحمد والأئمة الثلاثة سنة مؤكدة عملاً وعلماً ودليلاً لكن أكد من سائر السنن المؤقتة كما فى البدائع ، لهم قوله عليه الصلاة والسلام للأعرابى : « خمس صلوات كتبهن الله تعالى عليك قال : هل على غيرهن قال : لا • الا أن تطوع » • وهذا ينهى الفريضة والوجوب • وما فى الصحيحين من أنه عليه الصلاة والسلام « أوتر على البعير » والفرض لا يؤدى على الراحلة الا من عذر • وفى قوله تعالى : (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) • اشارة اليه لأن الوسطى لا تتحقق فى الشنع كما بسطه فى التبيين يعنى الصلوات خمس والخمس لها وسطى ولو كانت ستاً مع الوتر لما كان لها وسطى وظهور آثار السنن فيه حيث لا يكفر جاحده • ولا أذان له ولا اقامة ولا جماعة فى عامة العام • ويقرأ فى الثالثة ويؤدى فى وقت العشاء ، ولو كان واجبا لكانت الأحكام بالعكس كما فى الكافى •

ولأبى حنيفة رضى الله تعالى عنه قوله عليه الصلاة والسلام :
 (الوتر حق على كل مسلم) رواه أبو داود • وقال الحاكم : هو
 صحيح على شرط البخارى ومسلم • وقوله عليه الصلاة والسلام :
 « اجعلوا آخر صلاتكم وترأ » اتفقا عليه فى الصحيحين ، وكلمة على
 وحق للوجوب • وقال عليه الصلاة والسلام : « ان الله زادكم صلاة
 وهى الوتر فصلوها فيما بين العشاء الى صلاة الصبح » • وما رواه
 عبد الله بن بريدة عن أبيه رضى الله تعالى عنهما أنه قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول : (الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا ،
 الوتر حق فمن لم يوتر فليس منا - ثلاثا) • وقال الحاكم صحيح •
 وقوله عليه الصلاة والسلام : « من نام عن وتره أو نسيه فليصله اذا
 ذكره » • والأمر للوجوب ووجوبه فرع وجوب الأداء كما بينه فى التبيين
 أخرجه الحاكم عن أبى بصرة الغفارة وأخرجه عن خارجة أبو داود والحاكم
 والترمذى وابن ماجه بلفظ خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال : « ان الله أمدكم بصلاة خير لكم من حمر النعم وهى الوتر فجعلها
 لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر » قال الحاكم : صحيح ولم
 يخرجاه يعنى البخارى ومسلم لتفرد التابعى عن الصحابى •

وصلوها أمر وهو للوجوب كما تراه فى الهداية وغيرها • وقال فى
 العناية ووجه الاستدلال من أوجه :

أحدها : أنه أضاف الزيادة الى الله تعالى والسنن انما تضاف الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم •

والثانى : أنه قال زادكم والزيادة انما تتحقق فى الواجبات لأنها
 محصورة بعدد لا فى النوافل لأنه لا نهاية لها •

والثالث : أن الزيادة على الشئ انما تتحقق اذا كان من جنس
 المزيد عليه لا يقال زاد فى ثمنه اذا وهب هبة مبتدأة ولا يقال زاد على
 الهبة اذا باع والمزيد عليه فرض فكذا الزيادة • الا أن الدليل غير
 قطعى فصار واجبا •

والرابع : الأمر للوجوب ولا يقال تعين قولهما لقوله عليه الصلاة والسلام : «ثلاث كُتبت على وهى لكم سنة الوتر والضحي والأضحى» : لأن فيه بيان أنه ليس بمكتوبة كالخمس علما واعتقادا وهو كذلك ولهذا لا يكفر جاحده .

ثم فى لفظ الزيادة اشارة الى الوجوب عن آية الوسطى ، وحديث الأعرابى باقتضاها التأخر عن كتب الخمس نظير قوله تعالى : (قل لا أجد فيما أوحى الى محرماً - الآية) وقد حرم بعد ذلك أكل كل ذى ناب ونحوه . على أن الاستثناء فى الحديث غير حاصر لأن عليه المنذور وصلاة الجنازة اذا تعين لاقامتها والتطوع اذا شرع فيه عندنا واذا لم يكن حاصرا ثبت وجوب الوتر بدليله كما يثبت وجوب تلك بأسبابها ولا تنافى مع اشارة قوله تعالى فى آخر سورة هود : (وأقم الصلاة طرفى النهار وزلفاً من الليل) . الى الوتر فان طرفى النهار الغدوة وفيها صلاة الفجر والعشية وفيها الظهر والعصر . والزلف ساعات من الليل قريبة من النهار ساعة صلاة المغرب وساعة صلاة العشاء ، وساعة صلاة الوتر . كما بسط تقريره شيخ زاده فى حاشية البيضاوى رحمه الله تعالى انتهى .

والحاصل أن صلاة الوتر عند أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه فيها ثلاث روايات فى رواية فرض على وفى رواية واجب . وفى رواية سنة . والتوفيق بين هذه الروايات الثلاث كما قدمنا أنه فرض على من جهة العمل فلا فرق من هذه الجهة بينه وبين الفروض الاعتقادية الخمسة من جهة ترتبيه وقضائه . وواجب من جهة الاعتقاد . فلا فرق بينه وبين الواجبات الظنية من هذه الجهة حتى لا يكفر جاحده كما لا يكفر جاحد الواجبات الظنية كصلاة العيد وركعتى الطواف . وسنة من جهة الثبوت فلا فرق بينه وبين السنن من هذه الجهة لثبوتها بحديث الآحاد كسائر السنن .

ودليله ما قدمناه مفصلا • وهو ثلاث ركعات كالمغرب لا يزداد فيه ولا ينقص منه •

قال والدى رحمه الله تعالى فى شرحه على الدرر والغرر : وفى المحيط : وقال الشافعى رحمه الله تعالى أن شاء أوتر بركة أو بثلاث أو خمس أو سبع • وفى التجريد أو تسع • وفى المحيط أو إحدى عشرة •

وقال الحسن : أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث ركعات لا يسلم الا فى آخرهن وما روى من خلافه فمحمول على ما قبل استقرار الوتر •

ونقل الاجماع عن الحسن فى الهداية أيضا وبكونه ثلاثا كذلك ، وفى المنبع وكفى به حجة رواه الحاكم عن عائشة رضى الله تعالى عنها وقال شرطهما ونحوه فى النسائى والطحاوى وفى صحيح ابن حبان والمستدرک •

وروى الاجماع عن الحسن ابن أبى شيبة فى مصنفه وفى العناية ، وحكى الحسن البصرى رضى الله تعالى عنه اجماع المسلمين على الثلاث وهو مذهب أبى بكر الصديق ، وعمر ، والجنادلة وأبى هريرة رضى الله تعالى عنهم أجمعين •

وأخرج الطحاوى عن ابن أبى الزناد أنه قال : مما وعيت عن الفقهاء السبعة سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبى بكر بن عبد الرحمن وخارجة ابن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار أن الوتر ثلاث لا يسلم الا فى آخرهن •

وفى مختصر السمرقندى قال الطحاوى : فقهاء المدينة وعلمائها أجمعوا على أن الوتر ثلاث لا يسلم الا فى آخرهن • وتابعهم على ذلك عمر بن عبد العزيز ولم ينكر عليهم منكر سواهم وكان اجماعا على

نسخ البتراء^(١) في الوتر وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى أيضاً : أن مذهبنا أقوى من جهة النظر لأن الوتر لا يخلو أما أن يكون فرضاً أو سنة • فإن كان فرضاً فالفرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً وكلهم أجمعوا على أن الوتر لا يكون ثنتين ولا أربعاً • فيثبت كونه ثلاثاً • وإن كان سنة فلم نجد سنة إلا ولها مثل في الفرض أخذت منه ولم نجد فيه إلا المغرب وهو ثلاث • ولا يلزم في صحة الوتر تعيين وجوبه بل تعيين كونه وترأ •

وفي المحيط والبدائع بأنه ينوى صلاة الوتر والعديد فقط • وصرح بعض المشايخ كما في شرح منية المصلى بأنه لا ينوى في الوتر أنه واجب للاختلاف في وجوبه •

فظهر بهذا أن المذهب الصحيح صحة الاقتداء بالشافعي فيه وإن كان عنده سنة إن لم يسلم على رأس الركعتين وعدمها إن سلم •

وأن الذي ينبغي أن يفهم من قوالهم لا ينوى أنه واجب أنه لا يلزمه تعيين الوجوب • لا أن المراد منه منعه • بل الأولى أن ينوى الوجوب • قال في البحر شرح الكنز لأنه لا يخلو أما أن يكون حنفياً فينبغي أن ينوى الوجوب ليطلق اعتقاده • وإن كان غيره فلا تضره تلك النية • فإن من المعلوم أن انتفاء الوصف لا يوجب انتفاء الأصل فيبقى الأصل وهو صلاة الوتر وقد كان يخرج به من العهدة أه •

وأما نية النفل فالظاهر أنه لا يصح الوتر بها كما إذا نواه سنة عندنا قال والدي رحمه الله تعالى في شرحه على شرح الدرر وتعقب في الدر قول البحر لأن مفاده أن الوتر يتأدى بنية النفل وهو خلاف الواقع انتهى • فهو تصريح بعدم صحته بنية النفل وإن صح الاقتداء فيه بمن

(١) وبسط القول في حديث البتراء في « ص ١٩٢ » من النكت الطريفة (ز) •

نواد ثفلا واتتمة أبحاث الوتر ومسائله وفروعه بأدلتها مفصلة فى الكتب
الكبار .

وفى هذا المقدار كفاية لما أردناه من إيراد دليل فرضيته وبيان
المراد منها فى مذهب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ، والله أعلم بالصواب
وقد فرغنا منه يوم الاثنين الثانى عشر من ذى القعدة سنة تسع
وثمانين وألف ، حرره مصنفه الفقير الحقير عبد الغنى بن اسمعيل بن
النايسى الحنفى لطف الله تعالى به وبالمسلمين .

من تراث الكوفى

